

القاهرة فى : ٢٩/٤/٢٠٢٦

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية يوم ٢٤/٥/٢٠٢٦ وإلى جدول الأعمال .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه المواد قبل وبعد التعديل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مدير عام

علاقات المستثمرين

محاسب / طلعت حسن



تعديل مواد النظام الأساسي

المادة رقم (٦) قبل التعديل :

- حدد رأس مال الشركة المرخص به خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعه علي عدد ٢١٠ مليون سهم قيمه كل سهم واحد جنيه مصري .

المادة رقم (٦) بعد التعديل :

- حدد رأس مال الشركة المرخص به خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ٢٥٢ مليون جنيه مصري موزعه علي عدد ٢٥٢ مليون سهم قيمه كل سهم واحد جنيه مصري

المادة رقم (٧) قبل التعديل :

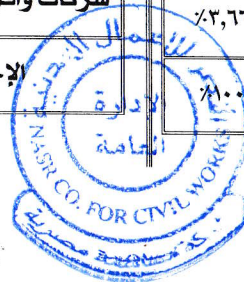
- يتكون رأس المال المصدر مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعه على عدد ٢١٠ مليون سهم قيمة كل سهم واحد جنيهاً مصرياً لتصبح كالتالى:-

المادة رقم (٧) بعد التعديل :

- يتكون رأس المال المصدر مبلغ ٢٥٢ مليون جنيه مصري موزعه على عدد ٢٥٢ مليون سهم قيمة كل سهم واحد جنيهاً مصرياً لتصبح كالتالى :-

نسبة المشاركة	العملة التي يتم الوفاء به	القيمة الإسمية بالجنيه المصرى	عدد الأسهم		الاسم و الجنسية
			نقدية	عينية	
٥٢,٤٦%	جنيه مصرى	١٣٢١٩٩٢٠٠	١٣٢١٩٩٢٠٠		شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير - مصرية
١٩,٣٣%	جنيه مصرى	٤٨٧١١٦٠٠	٤٨٧١١٦٠٠		الشركة القابضة للتشييد والتعمير - مصرية
٢٦,٨٩%	جنيه مصرى	٦٧٧٦٢٨٠٠	٦٧٧٦٢٨٠٠		شركات وأفراد مصريين
١,٣٢%	جنيه مصرى	٣٣٢٦٤٠٠	٣٣٢٦٤٠٠		شركات وأفراد عرب
١٠٠%	جنيه مصرى	٢٥٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠٠٠		الإجمالى

نسبة المشاركة	العملة التي يتم الوفاء بها	القيمة الإسمية بالجنيه المصرى	عدد الأسهم		الاسم و الجنسية
			نقدية	عينية	
٥٢,٤٦%	جنيه مصرى	١١٠١٥٩٣٧٣	١١٠١٥٩٣٧٣		شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير - مصرية
١٩,٣٣%	جنيه مصرى	٤٠٥٩٨١٥٥	٤٠٥٩٨١٥٥		الشركة القابضة للتشييد والتعمير - مصرية
٢٤,٥٥%	جنيه مصرى	٥١٥٥٥٧٨٦	٥١٥٥٥٧٨٦		شركات وأفراد مصريين
٣,٦٦%	جنيه مصرى	٧٦٨٦٦٨٦	٧٦٨٦٦٨٦		شركات وأفراد عرب
١٠٠%	جنيه مصرى	٢١٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠٠		الإجمالى



موا

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (٩٦.٣٤ %) ورأس المال المصدر قبل الزيادة مسدد بالكامل بموجب التأشير فى السجل التجارى وتم زيادة رأس المال بمبلغ ٤٨,٦١٥,٦١٠ جنيه مصرى من أرباح العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٤ .

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (٩٨,٦٨ %) ورأس المال المصدر قبل الزيادة مسدد بالكامل بموجب التأشير فى السجل التجارى وتم زيادة رأس المال بمبلغ ٤٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى من أرباح العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥ .

المادة رقم (٢٦) قبل التعديل :

يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى إنعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث الأعضاء .
ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (ست) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ويجوز أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة على أن يكون هذا الاجتماع فى مصر .

المادة رقم (٢٦) بعد التعديل :

يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى إنعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث الأعضاء .
ويجوز أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة على أن يكون هذا الاجتماع فى مصر ، كما يجوز أن تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير إذا لزم الأمر، بشرط تمرير القرارات المعروضة على جميع الأعضاء بأى وسيلة بما فى ذلك وسائل تقنيات الاتصال الحديثة على أن تصدر القرارات بموافقة أغلبية الأعضاء .
كما يجوز أن ينعقد المجلس بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ومنها التوقيع الإلكتروني، أو من خلال أى نظام الي آخر للتصويت تعتمده الهيئة .



الم.م.

المادة رقم (٣٩) قبل التعديل :

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا فى مدينة (القاهرة) .

المادة رقم (٣٩) بعد التعديل :

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ، وتتخذ فى مقر الشركة ويجوز انعقادها فى مدينة القاهرة أو أى مكان آخر داخل جمهورية مصر العربية ، ويجوز انعقادها بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة مرئية أو صوتية أو أى نظام آخر للإجتماعات أو التصويت تعتمده الجهة الادارية المختصة.

المادة رقم (٤٣) قبل التعديل :

تجتمع الجمعية العامة العادية للشركة مرة على الاقل كل سنة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .
-وتنظر الجمعية على الأخص فى المسائل الآتية :
أ-تقرير مراقب الحسابات .
ب- تقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها .
ج-المصادقة على القوائم المالية .
د-الموافقة على توزيع الأرباح .
هـ- تحديد مكافأة وبدلات مجلس الإدارة .
و- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
ز-انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

المادة رقم (٤٣) بعد التعديل :

تجتمع الجمعية العامة العادية للشركة مرة على الأقل كل سنة وتنتظر الجمعية على الأخص فى المسائل الآتية :-
أ- تقرير مراقب الحسابات .
ب- تقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها .
ج- المصادقة على القوائم المالية .
د- الموافقة على توزيع الأرباح .
هـ- تحديد مكافأة وبدلات مجلس الإدارة .
و- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
ز-إنتخاب أعضاء مجلس الادارة عند الاقتضاء .
ح - الموافقة على زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به .
ط- الموافقة على تعديل المادتين (٧,٦) من النظام الاساسي فيما تضمنه من زياده رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به.
ي - كل مايرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمون الذين يمثلون ٥% على الأقل من رأس المال عرضه على الجمعية العامة العادية .



المادة رقم (٤٧) قبل التعديل :

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي:

أ- لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

ب- يجوز إضافه أغراض مكملة او مرتبطة او قريبة من غرض الشركة الاصيلي .

ج- يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو إدماج الشركة.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

المادة رقم (٤٧) بعد التعديل :

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ماورد بنص المادة (٤٣) من هذا النظام ومايلي :

أ- لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

ب- يجوز إضافه أغراض مكملة او مرتبطة او قريبة من غرض الشركة الاصيلي .

ج- يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو إدماج الشركة.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

المادة رقم (٤٨) قبل التعديل :

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسري علي الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :-

أ- تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء علي دعوة من رئيس مجلس

المادة رقم (٤٨) بعد التعديل :

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسري علي الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :-

أ- تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء علي دعوة من رئيس مجلس



ل.م.م.

الإدارة وعلي رئيس المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون عشرة في المائة من رأس المال علي الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو احد البنوك المعتمدة ولايجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا بطلبهم الي الجهة الإدارية المختصة التي تتولي توجيه الدعوة .

ب- لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٥٠%) رأس المال علي الأقل ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية إلي اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل (٢٥%) من رأس المال علي الأقل .

ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع علي الأقل إلا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إدماجها فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثلة في الاجتماع علي الأقل.



الإدارة وعلي رئيس المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون عشرة في المائة من رأس المال علي الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولايجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا بطلبهم الي الجهة الإدارية المختصة التي تتولي توجيه الدعوة .

ب- لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٥٠%) من رأس المال علي الأقل ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية إلي اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره عدد من المساهمين يمثل (٢٥%) من رأس المال علي الأقل .

ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع فإذا تعلق القرار بزيادة رأس المال المرخص به ، أو تخفيض رأس مال الشركة أو حل الشركة قبل الميعاد ، أو تغيير غرضها أو إدماجها أو تقسيمها فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .